أصل الاشتقاق:
للفعل أم للمصدر؟

Origin of derivation:
is it from the noun or the verb?

د. آسيا براهمي

جامعة قفصة

تونس

essiabrahmi@yahoo.fr

أصل الاشتقاق:
للفعل أم للمصدر؟

د. آسيا براهمي

ملخص:

قضيّة الأصل والفرع في التّراث النّحويّ من المسائل البارزة التي عرفت اهتماما واسعا عند النّحاة من المدرستين الكوفيّة والبصريّة باعتبار أنّ المصطلحين من الكلمات المفاتيح الّتي يعتمدها الباحث في دراسته لهذه المسألة الخلافيّة. وقد ارتبطت ثنائيّة "الأصل والفرع" بشكل من الأشكال بظاهرة "الاشتقاق اللّغويّ" الّذي يعتبر مصطلحا قديما قدم البحث في اللّغة. ومن المتعارف أنّ الاشتقاق نظام تُمَكّنُ قوانينه من توليد عناصر معجميّة مختلفة، وهو ما نجده في الكثير من كتب النّحو الّتي نذكر منها على سبيل المثال: الإنصاف في مسائل الخلاف، الإيضاح في علل النّحو، التّبيين عن مذاهب النّحويّين الكوفيّين والبصريّين... وقد عرفت مسألة الاشتقاق جدلا واسعا يعكس أهمّيّة الموضوع خاصّة بين البصرة والكوفة، إذ ترى الأولى أنّ المصدر هو أصل الاشتقاق، في حين ترى الثّانية أنّه للفعل. فما هو المقصود بالأصل والفرع؟

ولماذا اخترنا الفعل والمصدر؟ وكيف برّرت كلّ من المدرستين البصريّة والكوفيّة موقفها من المسألة؟ وما هو المنهج الّذي اتّخذه كلّ طرف لبيان صواب مذهبه؟

الكلمات المفاتيح: الأصل، الفرع، البصرة، الكوفة، مسألة خلافيّة.

Abstract:

The issue of origin and branch is a salient topic in the heritage of Arabic grammar that has sparked controversy among scholars from the Kufan and Basran grammar schools. These concepts are fundamental to the study of linguistic derivation, a system that generates various lexical items and has been a subject of research in language for centuries. Many classical Arabic grammar books – such as Al-Insafu fi Masa'ili Al-Khilaf, Al-Idhahu fi Ilali Al-Nahuw, and Al-Tabien a'an Mathahib Al-Nahwiyyin Al-Kufiyyin wa Al-Basriyyin, have discussed this issue. The controversy over derivation was a dialectical one, which reflects the prominence this topic gainedin the Kufan and Basran schools. The former argued that the gerund is the root for derivation, while the latter maintained that the verb is the root. This paper aims to clarify the concepts of origin and branch, explore the reasons behind the choice of verb and gerund, and examine the justifications and approaches of the Basran and Kufan schools in supporting their positions.

Keywords: origin, branch, Basra, Kufa, and controversial issue.

1- المقدّمة:

يهدف بحثنا إلى استجلاء أصل تكوّن الكلمات في اللّغة العربيّة كما رآه النّحاة العرب، وكما بدا لنا من خلال قراءة بعض كتب النّحو والوقوف على نظام الاشتقاق الّذي يلعب دورا كبيرا في خلق المفردات ويمكّن من إثراء اللّغة وتجدّدها. وبما أنّ اللّغة العربيّة لغة حيّة، فإنّها تمتاز بحركيّة ذاتيّة دائمة تستوعب بصفة مطّردة ما يجدّ في حياة المجموعة اللّسانيّة من تطوّر. وهي كذلك تمتاز بقدرتها على الاستجابة لمتطلّبات المتكلّم. ولا تنفكّ تتطوّر وتتغيّر بطريقة إبداعيّة، وسيلتها في ذلك الاشتقاق الّذي يعتبر أهمّ دعائم نظام العربيّة. وبما أنّها لغة اشتقاقية، فإنّها قد اعتمدت هذه الخصيصة المحوريّة لتحافظ على حركيّتها الذّاتيّة ونموّ رصيدها. وهو ما جعلها تحظى بجانب كبير من الأهمّيّة خاصّة من جهة مبحث الأصل والفرع. فاختلفت الآراء والمدارس في هذا الشّأن، وطُرِحت الأسئلة عن أصل الاشتقاق: هل هو الفعل أم المصدر؟

- فما المقصود بالأصل والفرع؟
- ولماذا اخترنا الفعل والمصدر؟
- وهل تتعلّق القضيّة بالشّبه بينهما، أم أنّ هذا المؤتلف هو سبب المشكل وطرح السّؤال؟

حاولنا الإجابة عن هذه الأسئلة في ثنايا هذا البحث الّذي افتتحناه بمقدّمة، ثمّ وضعنا ثلاثة عناصر كبرى: وسمنا الأوّل بـ"الجهاز المفهوميّ الاصطلاحيّ"، والثّاني "المؤتلف والمختلف بين الفعل والمصدر"، والثّالث "اختلاف المدارس في مسألة أصل الاشتقاق". وأعقبنا كلّ ذلك ببعض الاستنتاجات وخاتمة، ثمّ قائمة لأهمّ المصادر والمراجع الّتي اعتمدناها في البحث.

2- الجهاز المفهوميّ الاصطلاحيّ:

لا مناص لدارس اللّغة أن يوفّر لنفسه مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المؤدّية إليها ليضطلع بعمله التّحليليّ، لأنّ اللّغة نظام وليد التّجارب الحاصلة من الكلام، أي من ممارسات متكلّميها واستعمالاتهم في التّخاطب والتّعبير عن مقاصدهم. فما هو مفهوم الاشتقاق؟

2-1- مفهوم الاشتقاق:

2-1-1- الاشتقاق لغة:

الاشتقاق في اللّغة، "هو افْتِعَالٌ من الشّقّ بمعنى الاقتطاع، من انشقّت العصا، إذا تفرّقت أجزاؤها، فإنّ معنى المادّة الواحدة تتوزّع على ألفاظ كثيرة مقتطعة منها، أو من شققت الثّوب والخشبة، فيكون كلّ جزء منها مناسبا لصاحبه في المادّة والصّورة"[1].

1- بدر الدّين الزّركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، ط2، 1992، ج2، ص311.

وفي "لسان العرب": "الشَّقُّ مصدر قولك شَقَقْت العُود شَقًّا، والشَّقُّ: الصَّدْع البائن، وقيل: غير البائن، وقيل: هو الصّدع عامة (...)، وهذا شقيق هذا، إذا انشقّ بنصفين، فكلّ واحد منهما شقيق الآخر، أي: أخوه (...)، والشِّقَّة: الشَّظِيَّة، أو القطعة المشقوقة من لوح أو خشب أو غيره، واشتقاق الشّيء: بنيانه من المرتجل، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه"[1].

وفي "المعجم الوسيط": "شَقَّقَه مبالغة في شَقَّه. والكلام: وسَّعه وبيَّنه وَوَلَّد بعضه من بعض (...)، واشتقّ طريقه في الأمر: سلكه في قوّة، والكلمة من غيرها: صاغها منها"[2].

ومن خلال هذه التّعريفات، يتبيّن أنّ مادّة (شقق) تعبّر عن الصّدع، والانفصال.

2-1-2- الاشتقاق اصطلاحا:

الاشتقاق مصطلح قديم قدم البحث في اللّغة ولا يمكننا تحديد تاريخ انتقاله من "معناه اللّغويّ إلى الاصطلاحيّ"[3]، والحدود الّتي وضعت للاشتقاق تتّفق في أنّه "أخذ لفظ من آخر أو إرجاعه إليه"[4] لذلك يعرّفه الجرجاني بكونه "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصّيغة"[5]، ومنه نتبيّن أنّ الاشتقاق نظام تمكّن قوانينه من توليد عناصر معجميّة مختلفة.

وقد تضمّنت الكثير من كتب النّحو الّتي نذكر منها على سبيل الذّكر لا الحصر: "الإنصاف، الإيضاح، التّبيين..." جدلا واسعا في المسألة يعكس ما عرفه هذا الموضوع من اهتمام تجلّى خاصّة في الخلاف الحاصل بين المدرستين الكوفيّة والبصريّة، إذ يرى البصريّون أنّ المصدر أصل الاشتقاق، في حين يرى الكوفيّون أنّه للفعل. ورغم هذا الاختلاف، فإنّ المدرستين تتّفقان في حقيقة الاشتقاق، فهو عندهم ضرب من التّوليد تُنتزع بموجبه كلمة فرعيّة أو أكثر من كلمة أصل.

وقد قسّم ابن عصفور الاشتقاق إلى قسمين في قوله: "أمّا الاشتقاق (...) فينقسم إلى قسمين: اشتقاق أصغر واشتقاق أكبر"[6]، ويعرّف الأكبر بأنّه "(...) عقد تقاليب الكلمة كلّها على معنى واحد"[7]. وهي قدرة اللّغويّ وبراعته الاشتقاقيّة في التّلاعب بألفاظ اللّغة ومعانيها، ومعرفته بأسرارها وشواذّها. لكنّ هذا النّوع من الاشتقاق غير مستعمل ولا يثري الرّصيد اللّغويّ لذلك لا يعتمد كباب من أبواب الاشتقاق.

1- جمال الدّين بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادّة (شقق)، ج5، ص158 وما بعدها.
2- مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: المعجم الوسيط، مكتبة الشّروق الدّوليّة، جمهوريّة مصر العربيّة، ط4، 1960، مادّة (شقق)، ص898.
3- عبد القادر المهيري: من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النّحاة، تقديم عبد السّلام المسدّي، مطبعة كوتيب، الشّرقيّة- تونس- قرطاج، أفريل 1998، ص14.
4- المرجع نفسه، ص14.
5- الشّريف عليّ بن محمّد الجرجاني: كتاب التّعريفات، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 1983، ص27.
6- أبو الحسن عليّ الإشبيليّ بن عصفور: الممتع في التّصريف، تحقيق فخر الدّين قباوة، الدّار العربيّة للكتاب، ط1، 1970، ج1، ص30.
7- المصدر نفسه، ج1، ص30.

أمّا الاشتقاق الأصغر عنده فهو "إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه نحو "أحمر" فإنّه مُنشأ من "الحمرة"، وهي أصل له، وفيه دلالة عليها"[1]. ومن خلال هذا التّعريف نستجلي دلالة الفرع على الأصل، ففي الاشتقاق طرفان؛ أحدهما "مأخوذ منه"، والثّاني "مأخوذ"، هما "المشتقّ منه" و "المشتقّ" مع اتّفاق في المعنى والمادّة الأصليّة. لنستدلّ باللّفظ الثّاني على معنى الأصل. وهذا النّوع من الاشتقاق يعني اتّحاد لفظين في الحروف الأصول مع تقارب في المعنى وهو الرّأي نفسه الّذي عبّر عنه العكبريّ آخذا عن الرّمّاني من كتابه "الحدود في علم النّحو"، إذ يقول: "إنّ (...) الاشتقاق هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل"[2]. وهكذا يكون قد تطرّق في تعريفه إلى ثنائيّة الأصل والفرع مبيّنا أنّ "(...) الفرع والأصل (...) في هذه الصّناعة (يقصد الصّناعة النّحويّة) غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهيّة، فالأصل (...) يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوّليّا، والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع نوع من التّغيير الذي ينضمّ إليه معنى زائد على الأصل"[3]. أي أنّه مهما اختلفت الآراء في الاشتقاق، فهو يبقى نتيجة لثنائيّة الأصل والفرع.

عموما، نتبيّن من خلال محاولتنا البحث في أصل الاشتقاق أنّ أهمّيّة الصّناعة النّحويّة تكمن في تقليب تصاريف الكلمة حتّى يُرجَع منها إلى صيغة هي أصل الصّيغ دلالة واطّرادا أو حروفا غالبا، مثال: "ضَرْبٌ" تدلّ على مطلق الضَّرْبِ فقط، أمّا "ضَارِبٌ، مَضْرُوبٌ، يَضْرِبُ، اِضْرِبْ..." فهي أكثر دلالة وأكثر حروفا، وهنا نستنتج ما طرأ على الحروف الأصليّة (الضّاد، الرّاء، الباء) من زوائد، وكان ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزّيادة وهو ما يقرّه العكبريّ مؤكّدا على أهمّيّة الاشتقاق في معرفة الأصل والفرع، إذ يقول: "إنّ ثبوت الأصل والزّائد والمحذوف لا طريق له على التّحقيق إلّا الاشتقاق"[4].

والملاحظ أنّ الفعل المزيد يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر. وهذه الزّيادة تدلّ على معان زائدة عن معنى المصدر، مثال ذلك: "اِسْتَضْرَبَ، تَضَارَبَ، اِضْطَرَبَ... إلخ". وبالتّالي فإنّ الحروف الأصول الّتي نجدها في المصدر "ضَرْبٌ" هي المادّة الّتي تُبنى منها الأبنية المختلفة. ونجدها كذلك في "ضَارِبٌ، مَضْرُوبٌ" ف(ض، ر، ب) موجودة في جميع هذه الأبنية، وهذا ما يعبّر عنه التّهانويّ بمفهوم "التّناسب"، و بما يناسب "المشتقُّ" (الفرع) "المشتقَّ منه" (الأصل) في الحروف، يقول: "(...) إذ الأصالة والفرعيّة باعتبار الأخذ لا تتحقّقان دون تناسب بينهما (...)، فإنّ الاستباق من السّبق مثلا، يناسب الاستعجال من العجل في حروفه الزّائدة. والمعنى ليس بمشتقّ منه بل من السّبق"[5].

1- المصدر نفسه، ص31-32.

2- أبو البقاء العبكري: التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تحقيق ودراسة الدّكتور عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلاميّ. بيروت لبنان، ط1، 1960، ص144.

3- المصدر نفسه، ص144.

4- المصدر نفسه، 134.

5- محمّد عليّ التّهانوي: موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق عليّ دحروج، مكتبة لبنان، بيروت لبنان، ط1، 1996، ج1، ص207.

2-2- أدوات التّحليل الصّرفيّ:

رغم اتّصال الاشتقاق وقربه من التّصريف، فهو توليد لأقسام الكلام (الأسماء والأفعال). أمّا التّصريف فهو دراسة تهتمّ بالتّغييرات المتنوّعة الطّارئة على جداول تصريف أقسام الكلام هذه. والصّرف لا يعمل إلّا انطلاقا من الاشتقاق وتحديدا من الجذر الّذي هو هذه الحروف الأصول المجرّدة من الحركات الّتي تتولّد عنها صيغ مختلفة وأوزان شتّى.

2-2-1- الوزن:

الفعل وما اِتّصل به من مشتقّات معنيّون بالميزان الصّرفيّ الذي هو "صيغة افتراضيّة"[1] ابتدعها النّحاة ليقيسوا بها الكلمات المتصرّفة للتّدليل على ما هو أصليّ أو زائد فيها، أي أين تكمن أهمّيّة الوزن في معرفة ما طرأ على الصّيغة الأصليّة من زيادة وتغيير في حروفها ومن حركات وسكون. فعبارة "فَعَلَ" يُكَنّى بها عن سائر الأفعال الدّالّة على الحدث، إذ يُستعمل مكانها مثالا أو قالبا لبقيّة الحروف المكوّنة من أفعال في العربيّة، فإن قيل: ما وزن "ضَرَبَ"؟، قلنا: "فَعَلَ". وإن قيل: ما وزن "حَزِنَ"؟، قلنا: "فَعِلَ"، وإن قيل: ما وزن "رَجُلٌ"؟، قلنا: "فَعُلٌ"... إلخ. وهكذا يكون الميزان الصّرفيّ قد وفّر مفهوما إجرائيّا بالغ الأهمّيّة وآداة تنظير اعْتُمِدَتْ في كلّ أعمال الصّرف في اللّغة العربيّة.

يمكننا القول إنّنا نستطيع أن نضبط قائمة للصّيغ الممكنة في العربيّة باعتماد الوزن، ذلك أنّه شكل حامل لمقولة معيّنة. أي أنّ الوزن حامل للّفظ، وعليه تصاغ قياسا جميع المشتقّات، وهو يحضر ضمنيّا في كلّ صيغة منجزة أو قياسيّة، ويمكن القول كذلك إنّ "فَعَلَ" هو المثال أو القالب لبقيّة الحروف المكوّنة للأفعال. وبهذا المعنى أمكن للعرب الانطلاق من هذا الدّالّ الحرفيّ ذي الأصل الثّلاثيّ المتكوّن من "الفاء والعين واللّام" لتنظيم قواميسهم وكلّ رصيدهم اللّغويّ. ولكن لا يجب أن نهمل ما يتعلّق بالرّباعيّ أو الخماسيّ، إذ اِتّفق النّحاة على تكرير "اللّام" أي الأصل الثّالث من الوزن نحو قولهم: "جَعْفَرٌ" على وزن "فَعْلَلٌ" و "فُسْتُقٌ" على وزن "فُعْلُلٌ"... وغيرها، يقول عبد الحميد عبد الواحد في هذا السّياق: "(...) اِختار النّحاة تكرير اللّام في مثل هذه الأوزان لأنّ الميزان يتكوّن من ثلاثة حروف فقط. وكان لا بدّ لهم أن يضيفوا حرفا آخر أو حرفين (...) بإتيان حرف غير موجود في الحروف الأصول أو بتكرير أحد هذه الحروف"[2] ليتثبّتوا من الكلمات ويميّزوا المجرّد من المزيد فيها. وهذا القالب الثّلاثيّ الخالي من كلّ زيادة تكون مهمّته حتما القياس، والأوزان أبنية تقاس عليها كلّ المشتقّات. يقول ابن جنّي في هذا المعنى: "(...) القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين: أحدهما لا بدّ من تقبّله كهيئته لا بوصيّة ولا تنبيه عليه، نحو: حجر ودار (...) ومنه ما وجدوه يُتَدارَكُ بالقياس وتخفّ الكلفة في عمله على النّاس فقنّنوه وفصّلوه إذ قدروا على تداركه (...)"[3]. أمّا عند عبد القادر المهيري فالميزان الصّرفيّ يبدو "قاعدة مختزلة تجسّم المنوال الّذي ينبغي أن يُنسَج

1- عبد الحميد عبد الواحد: الكلمة في التّراث اللّسانيّ العربيّ، توزيع مكتبة علاء الدّين، صفاقس، ط1، ديسمبر 2004، ص260.

2- المرجع نفسه، ص260-261.

3- أبو الفتح عثمان بن جنّي: الخصائص، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط4، 1999، ج2، ص49.

عليه عند صياغة الكلمات الّتي تُعتبر مشتقّة أو شبيهة بالمشقّة"[1]، وبالتّالي يكون الميزان الصّرفيّ شكلا نظريّا مثاليّا يعرض عليه الباحث في اللّغة أو مستعملها كلمات معنيّة به، ثمّ يقاس عليه لإبراز المقارنة ووجوه الاختلاف الّتي غالبا ما يحدّدها الباحث ويصنّفها سعيا إلى بيان أسبابها. وانطلاقا من هذا الدّالّ الحرفيّ أو ما نسمّيه "الأصل الثّلاثيّ" المتكوّن من (ف، ع، ل) ميّز النّحاة بين المجرّد والمزيد. وهذا الأصل هو الوزن الخالي من المقولات الدّلاليّة. وعليه تكون الأوزان أبنية تقاس عليها كلّ المشتقّات التي تحمل دون شكّ ثنائيّة الدّالّ والمدلول. ويمكننا تلخيص هذه الفكرة في الرّسم التّالي:

الوزن: علامة لغويّة ← دالّ: (مثال: أَفْعَل) / مدلول: الألوان والصّفات { أخضر، أصفر، أسود، أكبر }

وقد تتعدّد المقولات الدّلاليّة للدّالّ الواحد كما يتجلّى ذلك من خلال الوزن الّذي يرد على الصّيغة المقطعيّة التّالية: (ف ك. ف كا ف)[2]

ف ك. ف كا ف ← أمثلة: فَ. عَال = اسم فعل أمر (نَزَال)

فَ. عَال = صفة مشبّهة (جَبَان)

فَ. عِي ل = صيغة مبالغة (قَدِير)

فُ. عَال = مصدر دالّ على داء أو صوت (هُزَال، عُواء...)

فُ. عُول = اسم جنس جمع (جُنُود)

فُ. عُول = مصدر سماعيّ (جُلُوس)

نخلص ممّا سبق إلى أنّ الوزن مقياس خالٍ من الدّلالة المعنويّة. وهو هيكل صوتيّ إذا شُحن بمقولة دلاليّة ما انتقل من مرحلة الوزن النّظريّ المجرّد إلى مرحلة إنجاز الصّيغة الّتي تتّفق في ميزانها مع غيرها من الصّيغ ولكنّها تختلف عنها مقولة ومعنى ونوعا بسبب الالتحام بين الوزن والجذر.

1- عبد القادر المهيري: من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النّحاة، مرجع سابق، ص50.

2- صيغة مقطعيّة لم تحتسب فيها حركة الإعراب: ف: حرف/ ك: حركة قصيرة/ كا: حركة طويلة.

2-2-2- الجذر:

إنّ اللّغة العربيّة لغة اشتقاقيّة تعتمد مفرداتها على جذر حرفيّ يكون مشتركا بين عديد الكلمات الرّاجعة للحقل المعنويّ نفسه. ويحمل هذا الجذر معنى عامّا، ولكن بواسطة الحركات وحروف الزّيادة تكتسب الكلمات الّتي سيتمّ توليدها سماتها الخاصّة. وفي هذا السّياق يقول عبد القادر المهيري: "تمثّل ممارسة الاشتقاق، البحث عن الجذر لمعرفة الطّائفة الّتي تنتمي إليها الكلمة المعنيّة بها. كما يمكن أن تتمثّل في الانطلاق من الجذر للبحث عن الكلمات الّتي تعود إليها لأنّها زيادة على مشاركتها إيّاه اللّفظ تنتمي إليه بصلة معنويّة (...)"[1]. كما ينبّه إلى ضرورة أن تُراعى في هذه العمليّة (أي الاشتقاق) القواعد الصّرفيّة الّتي يُعرف بها المزيد من الأصل لأنّ التّصرّف في الصّيغ لبناء الكلمات قد يحجب حقيقة الحروف الأصليّة الّتي تُكوّن الجذر وعادة ما تكون ثلاثة أحرف. والملاحظ أنّ كلمة "الجذر" لم تُذكَر في كتب النّحو القديم بعبارتها، بل نجد العبارات التّالية، نحو: "مادّة، هيأة، حروف، جوهر، حروف أصول، بنية... إلخ". والمهمّ في ذلك أنّ الرّجوع إلى الجذر ينطبق على الاسم كما ينطبق على الفعل، وتركيب كلمة عربيّة يتمّ بواسطة العودة الآليّة إلى الجذر والوزن. لكنّ الجذر ليس بنية منجزة، بل هو مجموعة حروف تتواجد في كلّ الصّيغ الّتي يمكننا أن نشتقّها منه. ويرى عبد القادر المهيري أنّ "اللّغة العربيّة لغة اشتقاقيّة تعتمد مفرداتها على جذر حرفيّ يكون مشتركا بين عديد الكلمات الرّاجعة إلى الحقل المعنويّ نفسه، ويعتبر حاملا لمعنى عامّ يتّضح ويكتسب سماته الخاصّة في كلّ كلمة بواسطة الحركات وحروف الزّيادة معا"[2]. وهذا ما يؤكّد الرّابط الوثيق بين علم الصّرف والاشتقاق، فالأوّل لا يمكن أن يعمل إلّا انطلاقا من الثّاني وتحديدا من الجذر الّذي هو حروف أصول مجرّدة من الحركات، وهي تمثّل تصوّرا مجرّدا عامّا لما سيتولّد عنها من صيغ مختلفة الأوزان والدّلالات. فالجذر –رغم اختلاف حروفه- يبقى ذا معنى مطلق أي حرفيّ محض وجامد. ثمّ يتحوّل في عمليّة الاشتقاق إلى معان مخصوصة ومختلفة تُكوّن رصيدا ثريّا من الكلمات. أي يمكننا اعتبار الجذر مجموعة حروف مجرّدة تتكوّن من دالّ وهو مجموعة الحروف المشتركة بين صيغ متعدّدة، ومن مدلول وهو المقولات الدّلاليّة. أي أنّ الدّالّ واحد والمدلولات متنوّعة ومختلفة. وبذلك ينتقل الجذر من طور التّجريد إلى طور الواقع اللّسانيّ الحقيقيّ. ويمكننا تجسيد هذا في الخطاطة التّالية:

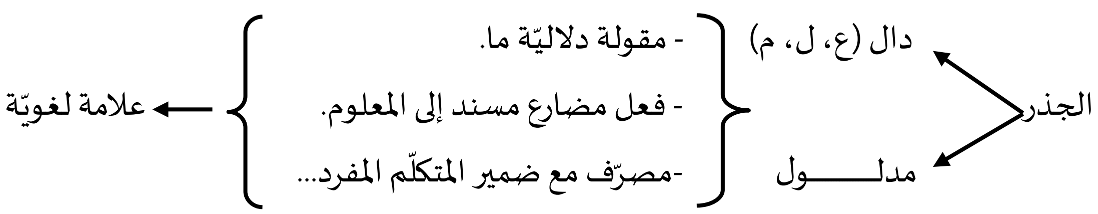

1- عبد القادر المهيري: من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النّحاة، مرجع سابق، ص23.
2- المرجع نفسه، ص57.

وقد تفطّن القدامى إلى مفهوم العلامة اللّغويّة (المدلول) وأهمّيّة الجذر في بلورة هذا المفهوم وإن لم يصرّحوا به كمصطلح نحويّ (لسانيّ) كما سبق وأشرنا.

للجذر خاصّيّاته الصّوتيّة الّتي تتجلّى بوضوح في الاستعمال، ونحن نجد لما يعالج من القضايا الصّوتيّة والظّواهر التّعامليّة في الصّرف (صحيح سالم، مهموز، مضعّف، معتلّ...) صدًى في الجذر الذي هو مرآة عاكسة لقضايا كلّ الصّيغ المنجزة، من ذلك مثلا ما نجده في الجذر الثّلاثيّ والرّباعيّ من السّمات الصّوتيّة التّالية[1]:

الجذر الثّلاثيّ الصّحيح.	الجذر الثّلاثيّ المعتلّ
ف$_1$ف$_2$ف$_3$ (ع ل م).	ل$_1$ف$_2$ف$_3$ (و ج د).
ف$_1$ف$_2$ف$_3$ (ر د د).	ف$_1$ل$_2$ف$_3$ (ق و ل).
هـ$_1$ف$_2$ف$_3$ (ء ر م).	ف$_1$هـ$_2$ل$_3$ (ر ء ي).
ف$_1$هـ$_2$ف$_3$ (س ء ل).	ف$_1$ل$_2$ل$_3$ (هـ و ي).

الجذر الرّباعيّ

الأصل	الملحق
ف$_1$ف$_2$ف$_3$ف$_4$ (د ح ر ج).	ف$_1$ل$_2$ف$_3$ف$_4$ (و ج د).
ف م$_1$ف م$_2$ف م$_3$ف م$_4$ (ز ل ز ل) .	ف$_1$ف$_2$ل$_3$ف$_4$ (د هـ و ر).

وعلى هذا الأساس، فإذا سلّمنا بالأصل الواحد للاشتقاق، فإنّ الجذر الّذي يُعتبر منطلقا لتوليد مجموعة من الصّيغ تطرأ عليه تغييرات بإرداف حركات وحروف. وهو في شكله الحرفيّ كدالّ لا وجود له لغويًّا. ولا يصبح علامة لغويّة تحتوي صورة أكوستيكيّة ومتصوّرا ذهنيّا إلّا إذا أُنْجِز في كلمة أو صيغة جامعة للجذر والوزن والمقولة الدّلاليّة.

2-2-3- الصّيغة:

من الواضح أنّ صيغ الأفعال تختلف باختلاف معانيها. أمّا المصدر فصيغته واحدة لذلك اعتبره البصريون أصلا والفعل فرع عليه. يقول صاحب "الكتاب" في هذا السّياق: "إنّ (...) الفعل (...) أمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم ينقطع وما هو كائن لم ينقطع"[2]. فكلمة أفعال جاءت

1- ف: حرف / هـ:همزة / ل: حرف علّة.

2- أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، طبعة خاصّة، دار سحنون للنّشر والتّوزيع، 1990، ج1، ص02.

عند سيبويه بمعنى أبنية، أي أنّها صيغ أُخِذت من المصادر وارتبطت بزمان محصّل (ماض، حال، استقبال)، في حين أنّ صيغة المصدر لم تقترن بأيّ من هذه الأزمنة، بل تدلّ على زمان مطلق ولزمت معنى الحدث.

من زاوية الصّيغة يمكننا أن نستنتج أنّ لفظ المصدر وحروفه توجد في جميع أنواع الفعل كيفما صُرّف، مثال ذلك: "خَرَجَ، يَخْرُجُ، أَخْرَجَ، اِسْتَخْرَجَ، تَخرَّجَ، يُخَارِجُ... كذلك قَتَلَ ويَقْتُلُ ويُقَاتِلُ واِسْتَقْتَلَ... إلخ". ومن هذا المنظور كانت حروف المصدر أصلا ومادّة لصياغة أمثلة عديدة من الأفعال. وقد قام الزّجّاجيّ بمقارنة طريفة بين المصدر ومعدن الفضّة، إذ يقول في هذا السّياق: "(...) لفظ المصدر الّذي هو أصله (ويقصد بذلك أنّ المصدر أصل الفعل) موجود في (أي في الفعل) في جميع فنونه (أي صيغه). فعلمنا أنّه أصله ومادّته. ألا ترى أنّ الفضّة أصل لجميع ما يصاغ منها (...) فإن صغت كوزا أو إبريقا أو خاتما (...) وغير ذلك فمعناها موجود في جميع ما يُصاغ منها (...)"[1]. الشّيء نفسه في الاشتقاق، فهو مولّد لألفاظ منجزة حسب نظام معيّن، هو نظام الصّياغة المميّز للّغة العربيّة. ويعتبر الاشتقاق الصّغير أو الصّرفيّ دليلا على ارتباط الكلمات واتّحادها في الأصل من جهة اللّفظ والمعنى وترتيب الحروف مختلفة الصّيغة نحو: صيغة الماضي وصيغة المضارع واسم الفاعل والصّفة المشبّهة وغيرها... والملاحظ أنّ الأصل الجامع لمجموع هذه الصّيغ الّذي ينبني عليه الاشتقاق الصّغير هو هذا المشترك بين هذه الكلمات المترابطة لفظيّا ومعنويّا والّذي يدور محوره حول الحروف الأصول المكوّنة لمادّة المصدر.

المهمّ في كلّ هذا هو أنّ الصّيغة أو صياغة كلمات جديدة من الأصل الّذي هو على الأرجح المصدر، ساهم في إثراء المعجم من خلال توليد مفردات جديدة على مستعملي اللّغة. وقد ساهمت الدّراسات الصّرفيّة في تعليل ما يطرأ على الصّيغ المنجزة من تغييرات لأنّ معرفة الفرع لا تحصل إلّا بمعرفة الأصل وبذلك يكون "الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصّيغة"[2]. وعليه تكون الصّيغة وزنا مشحونا بالمعنى أو هي شكل حامل لمقولة ما، إذ لا يمكن صرفيّا عزل الصّيغة عن وزنها بسبب وجود صلة لفظيّة ومعنويّة بين المشتقّ والمشتقّ منه. أمّا الصّلة اللّفظيّة فتتمثّل في الموازين المعروفة المحدودة في العربيّة الّتي تصاغ عليها بقيّة المشتقّات قياسا.

أمّا الصّلة المعنويّة فتتمثّل في مقولات الفاعليّة والمفعوليّة والزّمانيّة والمكانيّة... وغيرها، ويمكننا أن نمثّل لذلك بالشّكل التّالي:

1- أبو القاسم الزّجّاجي: الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، صندوق بريد 6347، ط2، 1973، ص59.

2- الشّريف عليّ بن محمّد الجرجاني: كتاب التّعريفات، مصدر سابق، ص27.

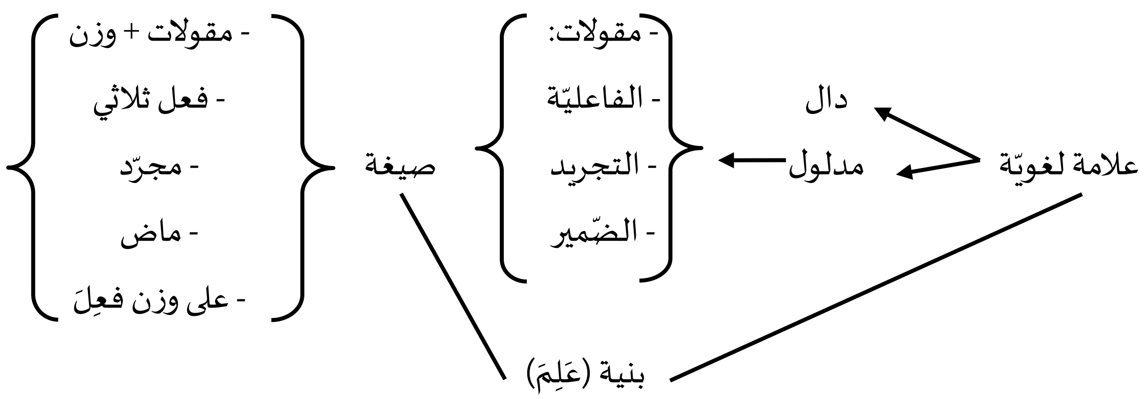

يبرز هذا الشّكل العلاقة الوطيدة القائمة بين الصّيغة والوزن وفيها تأكيد على ضرورة اِلتحام الجذر بالوزن وتشابكهما وحضور الوزن ضمنيًا في كلّ صيغة منجزة أو قياسيّة. ولا يمكن الفصل بينهما لأنّهما حاضران في ذهن مستعمل اللّغة.

نخلص إلى القول إنّ كلّ كلمة عربيّة تعود بالضّرورة إلى جذر ووزن وصيغة معيّنة ممّا يمكّنها من التّجدّد والتّوليد وخلق دلالات جديدة في شتّى ميادين اللّغة. كما نخلص إلى أنّه يمكننا من خلال الاشتقاق وأهمّ قنواته (جذر، وزن، صيغة) أن نثري رصيدنا اللّغويّ، وأنّ منهج تفسير أيّ لغة من اللّغات البشريّة لا يمكن أن ينطلق إلّا من ذات اللّغة وطبيعة تركيبها.

3- المؤتلف والمختلف بين الفعل والمصدر:

أوّل ما يجلب انتباهنا في ثنائيّة الفعل والمصدر هو ذاك المشترك المعنويّ واللّفظيّ بينهما، فهل يعتبر هذا المؤتلف سبب المشكل وطرح السّؤال في أصل الاشتقاق؟ ولماذا تمّ الاختيار على الفعل والمصدر أساسا؟ هل هو لما بين قسميْ الكلام من شبه؟ وما هي أهمّ المقاييس المحدّدة للمؤتلف والمختلف بين الفعل والمصدر؟

3-1- مقياس الحدث والزّمن:

من خلال حدّ النّحاة لأقسام الكلام، رأينا أنّ الاسم عندهم كلمة دلّت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصّل على نقيض الفعل الّذي يدلّ على حدث مقترن بزمان محصّل. وبما أنّ المصدر من الأسماء، فإنّه يدلّ على شيء واحد هو الحدث. أمّا الفعل فإنّه يدلّ على شيئين هما الحدث والزّمن. ومن هنا تتوضّح لنا فكرة كون المفرد أصلا للمركّب، وعليه يعتبر المصدر أصلا والفعل فرعا. وقد تحدّث ابن يعيش عن زمن المصدر، حيث قال: "(...) المصدر يدلّ على زمان، إذ الحدث لا يكون إلّا في زمان لكنّ زمانه غير متعيّن كما كان في الفعل"[1]. ومن خلال هذا الرّأي يمكننا القول إنّ إطلاقه زمن المصدر دليل على أنّه أصل وهو رأي

1- موفّق الدّين بن يعيش: شرح المفصّل، إدارة الطّباعة المنيريّة بمصر. شارع الكحكيّين رقم 1، دار صادر، ج7، ص2.

البصريّين ومن تبعهم من الجمهور. فهم يرون أحقّيّة المصدر على الفعل في أصل الاشتقاق اعتمادا على هذا المقياس (مقياس الحدث والزّمن). ويبرّرون قولهم بأنّه "(...) لا دلالة على الحدث والزّمان المخصوص إلّا بعد الدّلالة على الحدث وحده. وقد مثّل ذلك بالنّقرة (السّبيكة) من الفضّة (...) من حيث هي فضّة لا صورة لها، فإذا صيغ منها (...) مرآة أو قارورة كانت تلك الصّورة مادّة مخصوصة، فهي فرع على المادّة المجرّدة، كذلك الفعل هو دليل على الحدث وغيره والمصدر دليل على الحدث وحده. فبهذا يتحقّق كون الفعل فرعا لهذا الأصل"[1]. ومن خلال هذا المقياس نلاحظ اشتراك الفعل والمصدر في الحدث والزّمن مع فرق وحيد هو أنّ زمن المصدر مطلق وزمن الفعل محصّل (ماض وحاضر ومستقبل).

تساءل ابن السّرّاج عن الفرق بين الفعل والمصدر وقال إنّ "(...) الفعل يدلّ على معنى وزمان وذلك الزّمان إمّا ماض وإمّا حاضر وإمّا مستقبل (...) وفي الأسماء مثل اليوم واللّيلة والسّاعة وهذه أزمنة فما الفرق بينها وبين الفعل؟"[2]. ثمّ يجيب: "قلنا إنّ الفعل ليس (...) زمانا فقط، كما أنّ اليوم زمان فقط، فاليوم معنى مفرد للزّمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر و(...) الفعل قد قسّم بأقسام الزّمان الثّلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل"[3]. وبناء على هذا القول يفرّق ابن السّرّاج بين الفعل والمصدر رغم اشتراكهما في صفة الحدث وهو من المؤتلف بينهما ووجه من أوجه الشّبه بينهما، أمّا في ما يخصّ المختلف بينهما فهو يقول: إنّه "إذا كانت اللّفظة تدلّ على زمن فقط فهي اسم وإذا دلّت على معنى وزمان محصّل فهي فعل"[4].

أمّا العكبريّ فقد اعتمد مقياس الحدث والزّمن ليؤكّد أنّ الفعل فرع على الأصل يأتي بعده، وأنّ كلّ تركيب لا يكون إلّا بعد إفراد، وبما أنّ الفعل مركّب من حدث وزمن والمصدر يتضمّن الحدث فقط كان الفعل فرعا على المصدر. ويقول في ذلك: إنّ "الفعل يدلّ على الحدث والزّمان المخصوص، فهو بمنزلة اللّفظ المركّب، فإنّه يدلّ أكثر ممّا يدلّ عليه المفرد ولا تركيب إلّا بعد إفراد"[5]. وبذلك يختلف الزّمن في المصدر عمّا هو عليه في الفعل لأنّ الزّمن في المصدر "من خارجه وهو من لوازمه وليس من مقوّماته". وفي الحديث عن زمن الفعل وزمن المصدر هناك فرق، ذلك أنّ المصدر يدلّ على زمن مطلق وغير مقيّد مثلما هو الأمر في بقيّة المشتقّات الأخرى كأسماء الفاعلين والمفعولين، وبما أنّ المصدر يدلّ على حدث فكلّ حدث لا بدّ أن يأتي في زمن، ولكنّ المصدر في هذه الحالات غير محتاج إلى هذا الزّمن الّذي هو من أهمّ خصائص الفعل وهو عكس ذلك في المصدر.

1- أبو البقاء العبكري: التّبيين عن مذاهب النّحويّين الكوفيّين والبصريّين، مصدر سابق، ص145-146.

2- أبو بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج: الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، ط3، 1996، ج1، ص36-37.

3- المصدر نفسه، ص36-37.

4- المصدر نفسه، ص37.

5- عبد الحميد عبد الواحد: الكلمة في التّراث اللّسانيّ العربيّ، مرجع سابق، ص74.

نخلص إلى القول إنّ "(...) المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدلّ على الزّمان بلفظه" لذلك كان هو الأصل. ويتمّ اشتقاق أزمنة الفعل من الزّمن المطلق الّذي يختصّ به المصدر، ومثال ذلك الرّسم التّالي:

المصدر	الماضي	المضارع	المستقبل
ض ـَ ر ب ـُ (ن)	ض ـَ ر ـَ ب ـَ	ي ـَ ض ر ـِ ب ـُ	س ـَ ي ـَ ض ر ـِ ب ـُ

(المطلق) ← زمن محدّد ←

صيغة الماضي: شبيهة بصيغة المصدر مع تغيير في حركة العين من (السّكون) إلى (الفتح).

صيغة المضارع: وليدة صيغة الماضي وذلك من خلال زيادة حرف المضارعة (الياء) وعلامة ضمير المفرد الغائب (الضّمّة).

صيغة المستقبل: زيادة حرف (السّين: سين الاستقبال) على صيغة المضارع.

(المطلق) ↓ زمن غير محدّد.

2-3- مقياس الصّيغة الصّرفيّة:

ساهمت الصّيغة الصّرفيّة في تحديد المؤتلف والمختلف وفي البحث في الأصل والزّائد من خلال النّظر في الحروف الزّائدة والطّارئة على الحروف الأصول، وهذا ما يؤكّده العكبريّ إذ يقول إنّ "(...) الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر، تدلّ تلك الزّيادة على معان زائدة على معنى المصدر (...) في الفعل ضَرَبَ (...) تُحَرّكُ الرّاء فيختلف معنى المصدر، ثمّ تقول اِسْتَضْرَبَ فتدلّ هذه الصّيغة على معنى آخر، ثمّ تقول اِضْرِبْ ونَضْرِبُ وتَضْرِبُ ويَضْرِبُ فتأتي هذه الزّوائد على حروف الأصل (...) ومعلوم أنّ ما لا زيادة في أصل لما فيه زيادة"[1].

يرى عبد القادر المهيري أنّ حصر الصّيغ الممكنة في اللّغة العربيّة وتصنيفها له بالغ الأهمّيّة في البحث الصّرفيّ، ويقول بأنّه "(...) عمل وصفيّ يهدف إلى إرجاع كلّ كلمات اللّغة تقريبا إلى عدد محدود من الأشكال والقوالب"[2]. وهذا ما يؤكّد أنّه رغم اختلاف النّحاة في حصر صيغ الأسماء والأفعال، ورغم أنّ المشترك بينهم هو كون صيغ الاسم مجرّدها ومزيدها تعدّ بالمئات وصيغ الفعل محدودة العدد[3]، فإنّه يمكننا القول بأنّهم

1- أبو البقاء العكبري: التّبيين عن مذاهب النّحويّين الكوفيّين والبصريّين، مصدر سابق، ص146.

2- عبد القادر المهيري: من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النّحاة، مصدر سابق، ص51.

3- المصدر نفسه، ص55.

بضبطهم لقائمة صيغ الأسماء والأفعال قد قاموا بعمل وصفيّ لكلّ الكلمات المنتمية إلى قسميْ الكلام في العربيّة ونقصد الأسماء والأفعال.

تكمن أهمّيّة الصّيغة في استخراج قواعد عامّة تخرج بالمادّة اللّغويّة من دائرة السّماع لتخضع للممارسة القياسيّة وهو ما يؤكّده عبد القادر المهيري، إذ يمثّل "(...) ضبط أصناف الكلمات الّتي تخضع صياغتها إلى القياس وتحديد طرق صياغتها المنتظمة بابا هامّا من أبواب الصّرف"[1]. والملاحظ أنّ للفعل صيغا مختلفة لاختلاف معانيها. أمّا صيغة المصدر فهي واحدة لكنّهما يشتركان في الحروف الأصول المكوّنة لكليهما. لذلك كان المصدر أصلا والفرع فرعا عليه. وبالتّالي تبدو صيغة المصدر "مؤهّلة" ليندرج تحتها الفعل على حدّ عبارة عبد القادر المهيري الّذي يقول: "قد تبدو صيغة المصدر مؤهّلة ليندرج تحتها الفعل في مختلف صيغه، فتكون بمثابة العنوان له"[2]. والحقّ أنّنا نجد هذا الرّأي في العديد من الدّراسات التّقابليّة، إذ يُقابل المصدر (l'infinitif) في اللّسان الفرنسيّ، لكنّ هذا الرّأي لم يخلُ من جدل، إذ سبق وكان سببا في اختلاف الآراء بين المدرستين الكوفيّة والبصريّة.

كان للكوفة آراؤها وحججها في اختيار الفعل أصلا للاشتقاق والشّيء نفسه عند البصرة. لكنّ الإيجابيّ في هذا الخلاف هو أنّ إثارة هذه القضيّة ليس محظورا ولا هو من المسكوت عنه لأنّه نتيجة طبيعيّة لنظام الاشتقاق في اللّغة العربيّة لأنّ واصف اللّغة في حاجة إلى تحديد أصل الاشتقاق، (نشير هنا إلى ما بلغه النّحو العربيّ من تجريد ونبيّن الإضافة الحاصلة من وراء ذلك). وقد كان مقياس الصّيغة الصّرفيّة من أدوات هذا البحث رغم ما صادفنا من اختلاف في الآراء. ولا شكّ أنّ نحاة البصرة قد اختاروا المصدر مرجعا لنظام الاشتقاق لأنّه أبسط من الفعل في بنيته (البنية هنا، تفيد مفهوم الصّيغة). وقد أشرنا إلى أنّه لا وجود لصيغة "محايدة" للفعل، فبمجرّد التّلفّظ به نصرّفه أي نسنده. وهكذا لا يمثّل الفعل كلمة أي لفظا دالّا على معنى مفرد. فالفعل "أمثلة" على حدّ عبارة سيبويه أي هو صيغ أو أبنية مختلفة. والأكيد أنّ صيغ الفعل تختلف عن صيغ الاسم (المصدر) الّذي هو أصل المشتقّات. يقول الأنباري في هذا الشّأن: "(...) المصدر هو الأصل (...) له مثال واحد نحو: الضّرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة. كما أنّ الذّهب نوع واحد وما بوجد منه أنواع وصور مختلفة"[3] لذلك يمكن أن نعتبر أنّ المصدر هو الدّرجة الأولى للاشتقاق نحو:

المصدر	الماضي	المضارع	اسم الفاعل	اسم المفعول
ض ـَ ر ب ـُ (ن)	ض ـَ ر ـَ ب ـَ	ي ـَ ض ر ـِ ب ـُ	ض ـَا ر ـِ ب ـُ (ن)	م ـَ ض ر ـُو ب ـُ (ن)
(ف ك ف. ف ك)	(ف ك. ف ك. ف ك)	(ف ك ف. ف ك. ف ك)	(ف كا. ف ك. ف ك)	(ف ك ف. ف كا. ف ك)

1- عبد القادر المهيري: من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النّحاة، مرجع سابق، ص58.

2- المرجع نفسه، ص60.

3- كمال الدّين أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، دار إحياء التّراث العربيّ، د.ت، ج1، ص103.

نخلص في هذا الرّأي إلى أنّ علم الصّرف لا يمكنه العمل إلّا انطلاقا من الاشتقاق وتحديدا من الحروف الأصول الخالية من الحركات الّتي تمثّل تصوّرا مجرّدا عامّا لما سيتولّد عنها من صيغ مختلفة ومقولات دلاليّة لأنّ الحروف الأصول عبارة عن معنى مطلق وجامد ويمكننا تحويله من طور الجمود بالاشتقاق وذلك بإدخال عناصر حركيّة (جرس أو مدى) أو تضعيف حرف من حروفه الأصليّة أو إلحاق حروف أو حركات للصّيغة المجرّدة بالسّوابق واللّواحق. فنحصل على علامات لغويّة جديدة، مثال ذلك: "عِلْمٌ" نشتقّ منه "عَلِمَ، عُلِمَ، عَلَّمَ، عَلَمٌ، أَعْلَمَ، عَالِمٌ، مَعْلُومٌ، تَعَلَّمَ، يُعَلِّمُ، تَعْلِيمٌ..." ومن خلال هذا نلاحظ أنّ الدّالّ واحد والمدلولات متنوّعة ومختلفة. وهكذا تتنقّل الحروف الأصول من طور التّجريد إلى طور الواقع اللّساني الحقيقيّ. ويمكننا تجسيد ذلك في الرّسم التّالي:

عِلْمٌ: مصدر ← دالّ (ع ل م)

مدلول:

فعل ماض

فعل مبنيّ للمجهول

فعل مضاعف

اسم جنس

صيغة تفضيل

اسم فاعل

اسم مفعول

....

3-3- مقياس الاشتقاق:

يعمل هذا المقياس بالتّوليد الذّاتيّ للكلمات. وهو طاقة تعتمد أصلا حرفيّا مقترنا بمعنى مطلق. ويتمّ من خلاله توليد عدد لا متناه من الكلمات بزيادة حركات أو حروف. والاشتقاق في التّعريف هو نزع لفظ من لفظ مع اِتّفاق اللّفظين أي المشتقّ منه والمشتقّ في المعنى وفي المادّة الأصليّة لنستدلّ باللّفظ الثّاني على معنى الأصل. وتكمن قيمة الاشتقاق في حضوره في قسم كبير من المادّة اللّغويّة عدا الحرف لأنّ الفعل مشتقّ والاسم مشتقّ وجميع الفروع اللّغويّة تمرّ حتما بالاشتقاق. ولا بدّ للباحث في اللّغة وخاصّة من يدرسون الصّرف من معرفة هذا الفرع من اللّغة (الاشتقاق) لتعليل ما يطرأ على الصّيغ المنجزة من تغيير لأنّ معرفة الفرع لا تحصل إلّا بمعرفة الأصل. وكلّ كلمة من الكلمات المشتقّة لا بدّ أن تختلف عن بقيّة الكلمات الأخرى بزيادة في المعنى وهو ما نسمّيه "المعنى الطّارئ"، والأصل مجاله الاشتقاق.

وإذا عدنا إلى كتب التّراث نلاحظ أنّ العربيّة تنطلق في توليد رصيدها اللّغويّ من الحروف الأصول الّتي هي "الفاء والعين واللّام" الّتي يوجد حولها اِتّفاق. فهي المادّة الأصليّة أو الحروف الأصول الّتي تقوم عليها

جملة من الكلمات الّتي تربط بينها علاقة اشتقاقيّة. وفي هذا السّياق يقول عبد القادر المهيري: إنّ "(...) الاشتقاق (...) ممارسة لكلمات اللّغة ومعالجتها ويعتمد تصنيفها بالرّجوع إلى ما هو مشترك بين مجموعة منها"[1].

وفي الحديث عن الفرق بين التّصريف والاشتقاق، يقول ابن عصفور: "إنّ (...) الفرق بينهما، أنّ الاشتقاق مختصّ بما فعلت العرب من ذلك، والتّصريف عامّ لما فعلته العرب ولما نحدثه نحن بالقياس"[2]. وأهمّ ما يمكن أن نستنتجه من هذا القول هو أنّ الاشتقاق ليس بعلم قائم الذّات بقواعده وقوانينه لأنّه سمة من سمات اللّغة العربيّة تتجلّى في قيام عدد من الكلمات على جذور محدودة العدد واشتراكها فيها.

إنّ مقياس الاشتقاق يخدم خاصّة النّشاط المعجميّ، ذلك أنّ المعجميّين يختارون مداخل معاجمهم من موادّ الاشتقاق لا من المفردات، أي أنّهم يبنون معاجمهم على ما اخترعه النّحاة من أصول مجرّدة لا على ما تستعمله اللّغة من كلمات. وفي هذا السّياق يقول تمّام حسّان: "(...) يفرض على من يبحث عن معنى الكلمة في ثنايا المعجم أن يكون على علم بتجريدات النّحاة من أصول (وبخاصّة أصل الاشتقاق وهو بحسب حروف المادّة الثّلاثة كما بدا في تطبيقاتهم)"[3]. ومنه نلاحظ أنّ الاشتقاق عمل تطبيقيّ يقتضي الاعتماد على قاعدة تتعلّق بالقياس على ما اِطّرد من أصل وفرع وهو في النّهاية يسعى إلى توليد المفردات والدّوران حولها.

يرى العكبري أنّ "(...) المصدر لو كان مشتقّا من الفعل لأدّى ذلك إلى نقض المعاني الأُوَلِ وذلك يخلّ بالأصول"، وهو ما يعني أنّ الفعل يشتمل لفظه على حروف ومعان زائدة. لذلك فهو لا يُجَوّزُ الاشتقاق من الفعل. ويضيف على ما سبق فيقول: "والاشتقاق ينبغي أن يفيد تشييد الأصول وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل" لأنّ في ممارسة الاشتقاق بحث عن المزيد من المادّة اللّغويّة لإثراء الرّصيد المعجميّ. ومن خلال المصدر الّذي تمثّل حروفه الأصول المادّة الأوّليّة لصوغ مشتقّات جديدة، نستطيع معرفة الكلمات الّتي تعود إليه لأنّها زيادة على مشاركتها إيّاه في اللّفظ الّذي يتغيّر بزيادة حروف وحركات، فهي تنتمي إليه بصلة معنويّة أي المعنى الأصليّ للكلمات لأنّه إذا انتفى المعنى غاب الاشتقاق.

تختلف كلّ كلمة من الكلمات المشتقّة عن الكلمات الأخرى بزيادة في المعنى وهو ما يسمّيه النّحاة "المعنى الطّارئ". وهو معنى يميّز بين كلمتين أو أكثر بينهما علاقة اشتقاقيّة. وبما أنّ الاشتقاق يهتمّ بتقليب الكلمة على أوجهها المختلفة، فإنّ هذا يساعد في معرفة الأصل من الزّائد، إذ الأصل ثابت والطّارئ هو كلّ ما زاد عن الكلمة الأصل ونذكر "الهمزة" في مثال: "أحمر" لأنّه من "الحمرة" و"الألف" في مثال: "ضارب" لأنّه من "الضّرب" و"الواو" في مثال: "كوثر" لأنّه من "الكثرة" و"الياء" في مثال: "سعيد" لأنّه من "السّعادة"... إلخ.

1- عبد القادر المهيري: من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النّحاة، مرجع سابق، ص22.

2- ابن عصفور. نقلا عن المصدر نفسه، ص22.

3- تمّام حسّان الأصول: دراسة إيبيستيمولوجيّة لأصول الفكر اللّغويّ العربيّ، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، ط1، 1981، ص276.

لاحظنا أنّ العربيّة تنطلق في توليد رصيدها اللّغويّ من أصل ثلاثيّ يمثّل مادّة الاشتقاق. ويمكننا أن نبيّن ذلك من خلال هذين الرّسمين:

- الأوّل توليد عموديّ، إذ نصوغ من الأصل الثّلاثيّ فعلا ثلاثيّا مجرّدا، ونستخرج منه سلسلة أفعال مزيدة متولّدة عن طريق هذا الاشتقاق العموديّ.

(ف ع ل) ← فعل (ثلاثيّ مجرّد)

أفعل

فاعل

فعّل

تفاعل

....

- والثّاني توليد أفقيّ، حيث نولّد قوالب الأسماء من الفعل بحسب مقولات تصنيفيّة جاهزة مسبقا عن طريق الأوزان والسّماع أحيانا.

(ف ع ل) ← اسم فاعل + اسم مفعول + مصدر...

أفعل

فاعل

فعّل

تفاعل

....

4- اختلاف المدارس في مسألة الاشتقاق:

ليس البحث في أصل الاشتقاق بالسّهولة الّتي نعتقد. فهي مسألة كانت موضوع جدل ونقاش بين المدارس النّحويّة القديمة، إذ اعتبر البصريّون المصدر أصلا ونقطة انطلاق كلّ عمليّة توليديّة في اللّغة. في حين ذهب الكوفيّون إلى اعتبار الفعل أصلا. وتبعا لهذا الاختلاف فإنّ كلّ مدرسة أكّدت حججها وأنكرت حجج الأخرى وفنّدتها بما رأته دليلا على صحّة رأيها. وقد انعكس هذا الاختلاف في تعبير كلّ منهما عن رأيها. فما هي النّتائج النّحويّة المتولّدة عن كلّ اعتبار؟ وكيف تجلّى الخلاف بين المدرستين في هذه المسألة؟

4-1- مدرسة البصرة:

4-1-1- الرّأي:

ترى مدرسة البصرة أنّ الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر سابق له فهو اسم الفعل وهذا معنى قول سيبويه: "وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[1]، بمعنى أنّ المصدر أصل للاشتقاق والفعل فرع عليه.

4-1-2- التّعليل:

هو بمثابة حجج اعتمدها البصريّون لإثبات أنّ المصدر أصل الاشتقاق. وقد اختلفت نوعيّة حججهم في ذلك. ولكنّنا ارتأينا اختيار الحجج اللّغويّة والوقوف عندها والتّأكيد عليها بالفهم والتّحليل لأنّها أقرب إلى الدّرس اللّسانيّ. وهذا ما يهمّنا وما يبرّر انتقاءنا لبعضها دون بعض:

- **<u>الحجّة الأولى</u>**: "إطلاقيّة زمن المصدر"، أي أنّ حدّ الاشتقاق موجود في الفعل ذلك أنّه يدلّ على حدث وزمان مخصوص وبذلك يعتبر مشتقّا وفرعا على المصدر، من ذلك قولنا: "ضَارِبٌ" (اسم فاعل)، "مَضْرُوبٌ" (اسم مفعول)، "مَضْرِبٌ" (اسم آلة)... وغيرها، ويراد من ذلك تكثير المعاني وهذا لا يتحقّق إلّا في الفرع الّذي هو الفعل لأنّ المصدر "ضَرْبٌ" له معنى واحد وهو دلالته على الحدث. وهو ما يؤكّده العكبري بقوله: "إنّ المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث (...) والفعل يدلّ على الحدث والزّمان المخصوص، فهو بمنزلة اللّفظ المركّب فإنّه يدلّ على أكثر ممّا يدلّ عليه المفرد ولا تركيب إلّا بعد الإفراد"[2]. وبناء على هذا القول يرى البصريّون أنّه لا دلالة على الحدث والزّمان المخصوص إلّا بعد الدّلالة على الحدث وحده.

نخلص إلى القول إنّ البصريّين يعتبرون أنّ المطلق هو أصل للمقيّد. وهم حين أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلّها لذلك اشتقّوا منه أمثلة تدلّ على تعيين الأزمنة ومثال ذلك:

ضَرْبٌ (مصدر) ← ضَرَبَ (ماضٍ) ← يَضْرِبُ (مضارع) ← سَيَضْرِبُ (مستقبل)

ويقول الأنباري، مؤكّدا ذلك ونقلا عن البصرة: إنّ "الدّليل على أنّ المصدر أصل للفعل أنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق والفعل يدلّ على زمان معيّن، فكما أنّ المطلق أصل للمقيّد فكذلك المصدر أصل للفعل"[3] مؤكّدا أحقيّة المصدر بأن يكون أصلا للاشتقاق.

- **<u>الحجّة الثّانية</u>**: "الصّيغة"، إذ ترى البصرة أنّ صيغة الفعل تدلّ على ما يدلّ عليه المصدر، في حين أنّ المصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل، نحو قولنا: "ضَرَبَ" فهو يدلّ على ما يدلّ عليه "الضَّرْبُ" لكنّ

1- أبو البشر عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج1، ص12.
2- أبو البقاء العبكريّ: التّبيين عن مذاهب النّحويين الكوفيّين والبصريّين، مصدر سابق، ج1، ص145.
3- كمال الدّين أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، مصدر سابق، ج1، ص237.

"الضَّرْب" لا يدلّ على ما يدلّ عليه "ضَرَبَ" و "يَضْرِبُ" و "لَمْ يَضْرِبْ" و "لَنْ يَضْرِبَ" و "اِضْرِبْ"... ومن خلال هذا يستخلصون أنّ للمصدر مثالا واحدا وللفعل أمثلة مختلفة نحو ما رأينا. وبالتّالي يكون المصدر أصلا، إذ يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيفما صُرِّف. وهذا دليل على أنّ "المشتقّ منه" يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوّليّا. وتوجد في "المشتقّ" تلك الحروف مع نوع من التّغيير إضافة إلى معنى زائد على الأصل. وهذا ما يؤكّده الأنباري في "المسألة الثّامنة والعشرين" من المسائل الخلافيّة في مصنّفه. بما معناه أنّ الفرع لا بدّ أن يكون فيه الأصل[1]. وبالتّالي فإنّ الفعل يدلّ بصيغته على دلالة المصدر. ولكنّ العكس غير صحيح، إذ يرى البصريّون أنّ انتفاء معنى الفعل في صيغة المصدر دليل على أنّ المصدر أصل للفعل وهو الكلّ والفعل جزء منه. وهكذا لا يكون الفرع أقوى من الأصل[2]، وهو ما ينقله الأنباري في حديثه عن ثنائيّة الأصل والفرع نقلا عن البصرة قولهم: "إنّ الدّليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ المصدر له مثال واحد نحو الضّرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة كما أنّ الذّهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة"[3] مقيما علاقة طريفة بين معدن الذّهب الخامّ وتفرّده بالأصالة وبين ما صنع منه من حليّ على اختلاف الأحجام والصّور كمثال عن العلاقة بين المصدر والفعل أو بين المصدر وبقيّة المشتقّات المتولّدة عنه.

- **الحجّة الثّالثة:** "دلالة المصدر معجميّا"، إذ يرى البصريّون أنّ أصليّة المصدر تثبت من خلال تسميته، فهو الموضع الّذي يصدر عنه، وبالتّالي يعتبر الفعل صادرا عنه. وهذا ما يؤكّد أنّه يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع[4]. وفي هذا الإطار ينقل الزّجّاجي عن البصرة قولها بأنّه "من الدّليل على أنّ المصدر قبل الفعل وأنّ الفعل منه، أنّ المصدر في اللّغة هو المكان الّذي يصدر عنه كقولنا: هذا مصدر الإبل، للمكان الّذي تصدر عنه فعلى ما توجبه حقيقة اللّغة هو الشّيء الّذي يصدر عنه الفعل، ولو كان هو (أي المصدر) صدر عن الفعل سُمِّي صادرا لا مصدرا"[5]، وهو تأكيد لقول سيبويه في أنّ "الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" بما معناه أنّ المصادر هي أسماء الأفعال.

لقد اِتّفق البصريّون على أنّ الاسم سابق للفعل، وحسب رأيهم هذا ما ورد في قوله تعالى: "وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى المَلَائِكَةِ"[6]، فالله تعالى لم يقل: "علّم آدم الأسماء والأفعال"، أليس هذا دليلا على أسبقيّة الاسم على الفعل؟ وبهذا يرى البصريّون أنّنا نفعل "الضّرب والخروج والأكل وما أشبه ذلك قبل

1- كمال الدّين أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، مصدر سابق، ص241.
2- المصدر نفسه، ص176.
3- المصدر نفسه، ص237.
4- المصدر نفسه، ص155.
5- أبو القاسم الزّجّاجي: الإيضاح في علل النّحو، مصدر سابق، ص58.
6- القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية 31.

فعل زيدٍ له"[1]. وهو ما يعني أنّنا نُخبِر بالفعل عن المصدر الّذي هو حدث أحدثه "زيد" ثمّ حُدّث عنه، والفعل حديث عنه والحدث سابق للحديث عنه[2].

- **الحجّة الرّابعة**: "وجود مصادر لا أفعال لها"، إذ يرى البصريّون أنّه يوجد في كلام العرب الكثير من المصادر الّتي لا أفعال لها وهذا دليل على قوّة الاسم (المصدر) وأسبقيّته سبب في استغنائه عن الأفعال. ومن هذا المنطلق يرى البصريّون أنّ المصدر أصل الفعل باعتبار أنّ المصدر اسم والاسم أقوى من الفعل في مسألة الاستغناء. ومن أمثلة المصادر الّتي لا أفعال لها نذكر على سبيل الذّكر لا الحصر: "الرّجولة والبنوّة والأمومة والأبوّة..." ولو كان المصدر بعد الفعل لوجب أن يكون لكلّ مصدر فعل قد أُخِذ منه. وهذا ما يؤكّده الزّجّاجي نقلا عن البصرة عند قولهم: "(...) لمّا رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتّة مثل العبوديّة والرّجولة والبنوّة والأمومة والأبوّة (...) علمنا أنّه ليست الأفعال أصولا للمصادر، إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال وعلمنا أنّ المصادر هي الأصول"[3]. وهذا دليل على أنّ المصدر قائم بنفسه غير محتاج إلى سواه. وهكذا يكون الفعل فرعا والمصدر أصلا، مثال ذلك أنّه لو أخذنا عبارة "أمومة" فإنّنا لا نستطيع أن نجد لها فعلا مناسبا يخضع لنظام تصريفيّ معيّن وهو الشّيء نفسه مع "أبوّة وبنوّة..." ممّا يعني أنّ الأسماء (المصادر) تقوم بنفسها ولكنّ الأفعال تحتاج إلى أسماء كي تقوم. ولذلك فإنّ ما افتقر إلى غيره يكون فرعا لا أصلا عكس الّذي لم يفتقر إلى غيره.

وعلى هذا الآساس نقول إنّ تعليلات البصريّين وحججهم في مسألة الاشتقاق كانت بمثابة الخيار المنهجيّ المعتمد في دراسة نظام الاشتقاق في اللّغة العربيّة. وقد كانت هذه الحجج[4] منطلقا لإثراء الرّصيد اللّغويّ، إضافة إلى محاولتهم في إقناعنا بأنّ المصدر أبسط من الفعل في بنيته، إذ لا توجد "صيغة محايدة" له (الفعل) لأنّنا إذا ما تلفّظنا به صرّفناه آليّا في الأزمنة والصّيغ الّتي يحتّمها السّياق. وهكذا فهو لا يمثّل كلمة أي "لفظا دالّا على معنى مفرد".

4-2- مدرسة الكوفة:

4-2-1- الرّأي:

ترى مدرسة الكوفة أنّ المصدر "مشتقّ" من الفعل وفرع عليه. وفي هذا تأكيد لقول الفرّاء وجميع الكوفيّين الذين يرون أنّ "المصدر مأخوذ من الفعل والفعل سابق له وهو ثان بعده"[5] بمعنى أنّهم يؤكّدون على كونه الأصل في الاشتقاق والمصدر فرع عليه.

1- أبو القاسم الزّجّاجي: الإيضاح في علل النّحو، مصدر سابق، ص57.
2- المصدر نفسه، ص57.
3- أبو القاسم الزّجّاجي: الإيضاح في علل النّحو، مصدر سابق، ص58-59.
4- لم نعتمد كلّ الحجج، بل إنّنا اخترنا ما أحسسنا أنّه مناسب ويخدم بحثنا، وهذا لا ينفي ثراء المدوّنة النّحويّة وعدم اقتصارها على ما بيّنّاه في عملنا وذلك لتفادي الخلل المنهجيّ بين الأقسام.
5- أبو القاسم الزّجّاجي: الإيضاح في علل النّحو، مصدر سابق، ص56.

4-2-2- التّعليل:

علّل الكوفيّون رأيهم بجملة من الحجج الّتي نلخّص أهمّها على سبيل الذّكر لا الحصر في ما يلي:

- **الحجّة الأولى**: "البنية التّصريفيّة"، إذ ترى مدرسة الكوفة أنّ المصدر يتبع الفعل في بنيته سواء كان صحيحا أو معتلّا لارتباطهما المعنويّ واللّفظيّ، ورأوا أنّ المصدر يرد صحيحا إذا كان الفعل صحيحا ويكون معتلّا إذا كان الفعل كذلك، أي به حرف علّة في أحد حروفه الأصول، مثال ذلك أنّنا نقول:

"قام قياما"

↓

قام: يقوم ⟵ فعل معتلّ العين (أجوف) والأصل في "قَامَ" هو "قَوَمَ" وفي "قِيَامٌ" هو "قِوَامٌ".

وبالتّالي فإنّ "المشتقّ" تبع "المشتقّ منه" في حروف العلّة، أمّا إذا كان فعلا صحيحا نحو قولنا: "مَرِضَ مَرَضًا" فإنّ المصدر "مَرَضٌ" تبع الفعل "مَرِضَ" في بنيته وصحّ لصحّته. وبناء عليه فإنّ الفرع يتبع الأصل ولا يخالفه إلّا بـ"مقتضى" على حدّ عبارة ابن الطّيّب الفاسي[1].

يرى الكوفيّون أنّ المصدر يعتلّ لاعتلال الفعل وهو حكم تسبقه علّته، فإذا كان الاعتلال في الفعل أوّلا وجب أن يكون أصلا ودليلهم في ذلك قولهم: "إنّما قلنا إنّ المصدر مشتقّ من الفعل لأنّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنّك تقول: "قَوَمَ قِوَامًا" فيصحّ المصدر لصحّة الفعل، وتقول: "قَامَ قِيَامًا" فيعتلّ لاعتلاله. فلمّا صحّ لصحّته واعتلّ لاعتلاله دلّ على أنّه فرع عليه"[2]، وهم بذلك يؤكّدون مبدأ كون الفعل أصلا والمصدر فرعا عليه.

- **الحجّة الثّانية**: "العمل الإعرابيّ"، إذ من المعروف عند النّحاة أنّ الفعل هو أقوى العوامل وقد وظّف الكوفيّون هذه الحجّة لأهمّيّة العامل والرّتبة في تحديد الأصل والفرع. فالعامل عندهم هو الفعل الذي يعمل النّصب في المصدر وذلك دليل على أنّه الأصل. كما أنّ الفعل يأتي قبل المصدر مرتبة. والأفعال باعتبارها الأصل في العمل تعمل أكثر من عمل، مثال ذلك:

فرح ← عامل
زيدٌ ← معمول (محلّ رفع): محلّ واحد

فـرح ← عامل يرفع وينصب
زيـــدٌ ← معمول1 (رفع)
فـــرحًا ← معمول2 (نصب)
(معمول1 ومعمول2): محـــلاّن

1- تمّام حسّان الأصول: دراسة إيبيستيمولوجيّة لأصول الفكر اللّغويّ العربيّ، مرجع سابق، ص155.
2- كمال الدّين أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، مصدر سابق، ج1، ص235-236.

نلاحظ تعدّد المحلّات الإعرابيّة من خلال قدرة العامل على العمل. وبالتّالي فإنّ العامل (الفعل) يتحكّم في هندسة الجملة. فإذا كان العامل لا ينصب ويكتفي بالرّفع، فإنّه في محلّ واحد (محلّ الرّفع). وإذا كان يرفع وينصب، فإنّنا سنجد محلّين (الرّفع والنّصب). وهكذا يكون أصل العمل للأفعال ودليل الكوفيّين على ذلك قولهم: "(...)إنّ الفعل يعمل في المصدر، قولهم: "ضَرَبْتُ ضَرْبًا" فتنتصب "ضَرْبًا" بـ"ضَرَبْتُ" لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل"[1]، ومن ثمّ لا يكون الفرع أقوى من الأصل والعامل بذلك مؤثّر في المعمول والمؤثّر لا يكون دائما أقوى من المؤثّر فيه والقوّة تجعل القويّ لغيره أصلا.

- **<u>الحجّة الثّالثة:</u>** "التّبعيّة اللّفظيّة"، إذ يرى الكوفيّون أنّ المصدر لا معنى له ما لم يكن فعل فاعل أي أنّ المصادر أُخِذَت من الأفعال فكانت توكيدا لها. والمصدر عندهم لا يُعرف إلّا بفعله أي أنّ الفرع لا يُعرَف إلّا بأصله وهذا دليل على تبعيّة الفرع للأصل فلا يخالفه إلّا لطارئ وهو ما يؤكّد تبعيّة المصدر للفعل وأنّه يأتي بعده ليؤكّده. ويقولون في ذلك: "الدّليل على أنّ المصدر فرع على الفعل هو أنّ المصدر يذكر تأكيدا للفعل وبالتّالي فرتبة المؤكّد تكون قبل رتبة المؤكّد"[2]، مثال ذلك قولنا:

ضرب زيد ضربًا

مؤكّد أوّل. توكيد ثانٍ. } لا يكون الثّاني قبل الأوّل بل هو تابع له وثان بعده.

وهذا ما يؤكّده الزّجّاجي نقلا عن الكوفيّين، إذ يرى أنّ "الدّليل على أنّ المصادر بعد الأفعال وأنّها مأخوذة منها، أنّ المصادر تكون توكيدا للأفعال كقولك: ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا وخَرَجَ خُرُوجًا (...) والتّوكيد تابع لمؤكّد ثان بعده والمؤكّد سابق له فدلّ ذلك على أنّ المصدر تابع للفعل مأخوذ منه وأنّ الفعل هو الأصل الّذي أُخذ عنه"[3]. ومنه نلاحظ تبعيّة المصدر للفعل من حيث الرّتبة فالفعل سابق للمصدر ، ومن حيث المعنى لا يتحقّق معنى "الضَّرْبِ" إلّا بفعل فاعل، ونمثّل لهذا بالرّسم التّالي:

الضَّرْبُ (مصدر): مطلق الضَّرْبِ.

↓

الحدث ← لا يتحقّق إلّا بـ"ضَرَبَ" (فعل ماضٍ)

↓

لا يكتسب معناه إلّا إذا تحقّق بفعل.

1- المرجع نفسه، ص236.

2- المصدر نفسه، ص236.

3- أبو القاسم الزّجّاجي: الإيضاح في علل النّحو، مصدر سابق، ص61.

- **الحجّة الرّابعة:** "وجود أفعال لا مصادر لها"، كما تستند البصرة في أسبقيّة المصدر على الفعل من خلال وجود مصادر لا أفعال لها، فإنّ للكوفة أيضا حجّتها في وجود أفعال لا مصادر لها. وهكذا يكون الفعل الأوّل في سلّم الاشتقاق وهو عندهم سبب وجيه لكونه أصلا للمصدر، إذ غُيِّبَت مصادر العديد من الأفعال. ويرى الكوفيّون أنّه من المستحيل أن نجد فرعا من غير أصل، غير أنّه يمكن لنا أن نجد الأصل دون أن نبحث عن الفرع. وبذلك تحدّثوا عن الأفعال الّتي لا مصادر لها فقالوا "(...) إنّا نجد أفعالا لا مصادر لها، نحو: نعم، بئس، عسى، ليس (...) حبّذا (...) فلو كان المصدر أصلا لما خلا عن هذه الأفعال"[1]، وهذا دليل عندهم على أنّ الأفعال أيضا يمكنها القيام بنفسها دون حاجتها إلى مصادر أي دون أن تكون مشتقّة من مصادر بعينها.

مفاد هذه الآراء عموما أنّ حجج الكوفة وتضاربها مع حجج البصرة هي عبارة عن اختلاف في التّحليل والتّبويب والتّأصيل. وهذا لم يزد النّظريّة النّحويّة إلّا صلابة وتجريدا، وقد ساهم رأيهم في إذكاء روح الجدل داخل النّظريّة النّحويّة لأنّ الخلاف بين هاتين المدرستين لم يكن مبنيّا على التّعصّب بل مؤسّسا على الفكرة وعلّتها. وما كان بين المذهبين هو التّعامل لا التّقاطع. وهذا ما نلحظه في غير موطن، فمن الكوفيّين من استعمل مصطلحات بصريّة والعكس صحيح لأنّ الاختلاف بينهما كان في بعض أجزاء النّحو لا في النّحو كلّه.

5- أهمّ الاستنتاجات:

إنّ البحث في أصل الاشتقاق ليس بالسّهولة الّتي نعتقد لأنّ المسألة شائكة وحظيت باهتمام المدارس النّحويّة القديمة، وكثر الجدل والنّقاش فيها. ورغم قراءتنا لموقفين مختلفين، فإنّ هذا لا ينفي أنّ الاختلاف هو أساس تماسك هذه النّظريّة. والملاحظ أنّ كلّ ما قدّمه النّحاة من آراء وحجج تدعم مواقفهم، يفسح لنا الطّريق لفهم خلفيّات النّظريّة الّتي تتحكّم في هذه المواقف على اختلافها. وجدلهم حول أصل الاشتقاق ساهم في توفير جهاز مفاهيميّ يمكّن صانع اللّغة ومستعملها من وصف الظّواهر وتفسيرها لأنّ هذا الاختلاف –ربّما- هو قاعدة للغوص في ثنايا اللّغة ومعرفة أسرارها.

كما أنّ هذا الاختلاف قد يولّد في حدّ ذاته تساؤلات خارجة عن إطار المدرستين المعروفتين، نذكر البعض منها وهو عبارة عن استنتاجات حاولنا بلورتها في بضع أسئلة كالتّالي:

- ما الفائدة النّحويّة في البحث في هذه القضيّة؟
- هل نحن في حاجة إلى الأصل والفرع؟
- لماذا اخترنا الفعل والمصدر؟

وحاولنا الإجابة عنها بالتّرتيب كما يلي:

- **الفائدة النّحويّة من القضيّة:** يمكن أن نعتبر البحث في هذه القضيّة محاولة لإيجاد إطار فكريّ أكثر تنوّعا وحرّيّة من الارتباط برأي إحدى المدرستين الّذي يحدّد أصلا واحدا للاشتقاق ويلتزم به في جميع

1- كمال الدّين أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، مصدر سابق، ج1، ص236.

الحالات. إذ الملاحظ أنّ المعجميّين من فقهاء اللّغة عندما رتّبوا مداخل المعاجم، قد وقعوا على أصل للاشتقاق وهو أشدّ تجريدا ممّا فكّر فيه النّحاة. يقول تمّام حسّان في هذا السّياق: "إنّ أصول النّحاة تجريديّة الطّابع أمّا أصول الفقهاء في التّفكير العامّ غير العلميّ فهي أشبه بالتّوجهات العلميّة منها بالتّجريدات النّظريّة"[1]. إذ يرى فقهاء اللّغة أنّ الأصول الثّلاثة للمادّة اللّغويّة أي "فاء الكلمة وعينها ولامها" مفرّقة غير مجتمعة ولا منطوقة تعتبر نوعا من الرّابط بين المفردات يتمثّل في علاقات تدخل تحت مادّة اشتقاقيّة ما. وهذه المادّة تصبح أوْلى من المصدر أو الفعل في أن تكون أصلا للاشتقاق.

- **الحاجة إلى الأصل والفرع:** بما معناه؛ هل نحن في حاجة إلى الفعل أم المصدر لنتمكّن من القيام بعمليّة الاشتقاق؟ ولا ينبغي أن ننسى أنّ المعجميّين من فقهاء اللّغة عند ترتيبهم لمداخل المعاجم على نحو ما قد وقعوا على أصل الاشتقاق وهو أشدّ تجريدا ممّا فكّر فيه النّحاة. ويؤكّد تمّام حسّان ذلك بقوله: "(...) إنّ الأصول الثّلاثة للمادّة مفرّقة (...) تمثّل تلخيصا محكما للعلاقة الرّابطة بين جميع المفردات الدّاخلة تحت مادّة اشتقاقيّة بعينها"[2]. وبهذا تكون هذه الحروف الثّلاثة (ف ع ل) أهمّ من المصدر والفعل في أن كونها أصلا مجرّدا للاشتقاق. وبالتّالي نكون في غنى عن ثنائيّة الأصل والفرع ومن هو الأحقّ بالاشتقاق سواء كان فعلا أم مصدرا.

- **اختيارنا الفعل والمصدر:** استنتجنا أنّ البصريّين والكوفيّين لم يختلفوا في أصل الاشتقاق لأنّه عندهم انتزاع كلمة فرعيّة أو أكثر من كلمة أصل. وهو ما يؤكّده ابن عصفور في قوله: "إنّ (...) المشتقّ (...) يقال للفرع الّذي صيغ من الأصل لأنّك تطلب معنى الأصل في الفرع، فكأنّك تشتقّ الفرع لتخرج منه الأصل، وكأنّ الأصل مدفون فيه والمشتقّ منه هو الأصل"[3]، لكن لماذا اخترنا الفعل والمصدر؟

والملاحظ هنا أنّ العلاقة بين الفعل والمصدر كانت موضوع جدل بين النّحاة خاصّة في بحثهم عن أصل الاشتقاق؛ هل هو المصدر أم الفعل؟ واختلفت الآراء والحجج في هذا الشّأن لكنّها حسب تعبير عبد القادر المهيري من قبل "الجدل السّفسطائيّ" لأنّ بعضها يمكن أن يُستَدلّ به على الرّأي ونقيضه. لكن ليس ممنوعا إثارة هذه القضيّة لأنّها نتيجة طبيعيّة لنظام الاشتقاق في اللّغة العربيّة. فكلّ واصف للّغة سيسعى إلى تحديد النّواة الّتي هي أصل الاشتقاق ولو تحديدا منهجيّا، وبما أنّ المصدر اسم، فإنّه صنو للفعل في نظام اللّغة إذ يمثّلان أكبر أقسام الكلام وأثراها. وربّما هذا هو سبب اختيارهما كأصل للاشتقاق رغم إقرار بعض النّحاة على غرار ابن جنّي[4] الاشتقاق من الحروف، نحو قولنا: (لَوْلَيْتُ، هَاهَيْتُ، حَاحَيْتُ، جَأْجَأْتُ، سَأْسَأْتُ...) وكذلك من الألفاظ الأعجميّة، مثال ذلك: (دَرْهَمْتُ الخَبَازِي...).

1- تمّام حسّان: الأصول: دراسة إيبيستيمولوجيّة لأصول الفكر اللّغويّ العربيّ، مرجع سابق، ص293.

2- المرجع نفسه، ص284.

3- ابن عصفور: الممتع في التّصريف، مصدر سابق، ص44.

4- ابن جنّي: الخصائص، مصدر سابق، ج1، ص11.

6- الخاتمة:

لم يختلف الكوفيّون والبصريّون على القسمة الثّلاثيّة لأقسام الكلم (اسم وفعل وحرف)، بل أجمعوا على أنّ كلّ من خالف هذا الرّأي لا يُعتدّ برأيه وهو ما حصل مع ابن صابر مثلا. إلّا أنّ إجماعهم على هذه القسمة الثّلاثيّة لم يمنعهم من الاختلاف فيما يتعلّق بهذه الأقسام وما يربط بعضها ببعض.

كان عملنا لمحة في بعض ما اختلفت فيه المدرستان ونقصد مسألة الاشتقاق والبحث في قضيّة الأصل فيها ليس بالسّهولة الّتي نعتقد. فالنّزاع بين المدرستين على ذلك ودرجاته مدعاة للتّفكير وإعادة النّظر في المنهج على ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة.

ورغم أنّنا قرأنا موقفين مختلفين في النّظريّة حول هذه المسألة، فإنّنا نذهب إلى أنّ الاختلاف أساس تماسك تلك النّظريّة، وكلّ ما قدّمه النّحاة من أدلّة بشأن مواقفهم يتيح لنا فهم خلفيّات النّظريّة المتحكّمة في هذه المواقف. وأهمّ ما في هذا النّزاع حول الأصل والفرع أنّه وفّر لنا جهازا مفاهيميّا، به نصف الظّواهر ونفسّرها كـ"الأوّل والثّاني والقويّ والضّعيف وعدم المساواة بين الأصل والفرع..." وغيرها.

كما سبق وأشرنا إلى أنّ إثارة هذه القضيّة أمر مشروع لأنّه نتيجة طبيعيّة لنظام الاشتقاق في اللّغة العربيّة. ورغم هذا الاختلاف فإنّ المدرستين تتقاسمان علما واحدا، كما أنّ الواحدة منهما تستخدم حجّة الأخرى لتعبّر عن حجّتها ممّا يدلّ على أنّ الخلاف لم ينف الرّأي الآخر بل كان في الفكرة وعلّتها.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1- القرآن الكريم.

2- الأنباري (كمال الدّين أبو البركات): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين**، دار إحياء التّراث العربيّ، دت.

3- التّهانوي (محمّد عليّ): **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق عليّ دحروج، مكتبة لبنان بيروت- لبنان، ط1، 1996.

4- الجرجاني (الشّريف عليّ بن محمّد): **كتاب التّعريفات**، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 1983.

5- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان): **الخصائص**، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، الهيئة العامّة للكتاب، ط4، 1999.

6- الزّجّاجي (أبو القاسم): **الإيضاح في علل النّحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النّفائس، صندوق بريد 6347، بيروت، ط2، 1973.

7- الزّركشيّ (بدر الدّين): **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، ط2، 1992.

8- ابن السّرّاج (أبو بكر محمّد بن سهل): **الأصول في النّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، ط3، 1996.

9- ابن عصفور (أبو الحسن عليّ الإشبيليّ): **الممتع في التّصريف**، تحقيق فخر الدّين قباوة، الدّار العربيّة للكتاب، ط1، 1970.

10- العكبريّ (أبو البقاء): **التّبيين عن مذاهب النّحويّين الكوفيّين والبصريّين**، تحقيق ودراسة عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت لبنان، ط1، 1960.

11- سيبويه (أبو البشر عثمان بن قنبر): **الكتاب**، طبعة خاصّة، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، دار سحنون للنّشر والتّوزيع، 1990.

12- ابن يعيش (موفّق الدّين): **شرح المفصّل**، إدارة الطّباعة المنيريّة بمصر، شارع الكحكيّين رقم 01، دار صادر، دت.

المراجع:

1- حسّان (تمّام): الأصول: **دراسة إيبيستيمولوجيّة لأصول الفكر اللّغويّ العربيّ**، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، ط1، 1981.

2- عبد الواحد (عبد الحميد): **الكلمة في التّراث اللّسانيّ العربيّ**، توزيع مكتبة علاء الدّين صفاقس، ط1، ديسمبر 2004.

3- المهيري (عبد القادر): **من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النّحاة**، تقديم عبد السّلام المسدّي، مطبعة كوتيب، الشّرقيّة – تونس- قرطاج، أفريل 1998.

المعاجم:

1- ابن منظور (جمال الدّين الأنصاري): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، د.ت.